الأنباء
الثلاثاء 9 ديسمبر 2014

يعقوب الصانع ود.عادل الفلاح يتوسطان الحضور (أسامة أبوعطية)

يعقوب الصانع متحدثا في افتتاح المؤتمر

يعقوب الصانع يفتتح المعرض المصاحب للمؤتمر

في افتتاح مؤتمر التنمية الأسرية الرابع "المرأة بين تجاذب الفكر واختيارات الذات"

الصانع: الكويت سباقة في رعاية المرأة وإقرار حقوقها السياسية واعتلاؤها المناصب القيادية دليل اهتمام القيادة السياسية بها

ليلى الشافعي

أكد وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الاسلامية يعقوب الصانع ان الكويت سباقة في رعاية المرأة والاحتفاء بها، لافتا الى ان اقرار الحقوق السياسية لها واعتلاؤها المناصب القيادية في الجسم الحكومي والقطاع الخاص امثلة تدل على اهتمام القيادة السياسية بالمرأة.

جاء ذلك خلال كلمة الصانع في افتتاح مؤتمر التنمية الأسرية الرابع (المرأة بين تجاذب الفكر واختيارات الذات)، بحضور قيادات ومسؤولي وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ونخبة من العلماء والمفكرين والضيوف صباح أمس في فندق الشيراتون.

مؤكدا ان صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد لم يآل جهدا في دعم الجهود التي من شأنها توفير مناخ صحي لتطوير قدرات العنصر النسائي الوطني وتهيئة السبل المختلفة امامه لجعله منارة مضيئة في البناء والابداع والتميز.

وأعرب عن امله في نجاح هذا المؤتمر الحيوي بما يتضمن من اوراق علمية وحوارات نوعية في استخلاص مرئيات عملية وهادفة تسهم في بناء الذات البناء الاجتماعي خصوصا في هذه المرحلة التاريخية المهمة التي تمر بها دولنا العربية والاسلامية هي سياقات تحتاج الى تحليل وإعادة نظر في كثير من مكوناتها فبقدر تقدم المجتمع الحالي وتطوره من الناحية الاقتصادية والتكنولوجية والمعرفية بقدر تداخل تلك السياقات وتعقدها وهذه في مجمله لا يشكل تحديا واحدا وإنما العديد من التحديات امام الاسرة العربية والمرأة والمجتمع.

وأضافت من ناحية أخرى فإن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية المتسارع التي تزخر بها المرحلة الحالية لا شك انها انعكست بصفة خاصة على مجتمعاتنا الخليجية الانتقالية والقت بظلالها وأعبائها على الاسرة وأفرادها، وحيث إن المرأة تعد الركيزة الاساسية للأسرة فلا بد من تناول تلك المتغيرات بالدراسة والتحليل لاسيما في علاقاتها بالمرحلة الحالية من جهة وانعكاسها على وعي المرأة بأهمية مشاركتها الفاعلة في التنمية من جهة اخرى.

ويشارك في المؤتمر نخبة من الباحثين والباحثات من داخل الكويت وخارجها في جلسات عمل متخصصة على مدى ثلاثة ايام.

جانب من الحضور

الفلاح: دور المرأة البناء ووظيفتها ورسالتها وخدماتها ومجالات عملها شملت الوجود كله بما يحقق إنسانيتها وطبيعتها

الانثوية الخليجية والعربية على النحو المأمول الذي تستطيع على هديه تحصين شخصيتها من الاتجاهات الفكرية المشوهة وتختار لنفسها طريقا قويما يبني امتها ويفيد مستقبل وطنها.

من جانبه قال وكيل وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية د.عادل الفلاح ان دور المرأة البناء ووظيفتها ورسالتها وخدماتها ومجالات عملها شملت الوجود كله بما يحقق انسانيتها وطبيعتها.

وأشار الى ان ذلك دفعها ايضا الى المساهمة في تعريف عناصرها بواجباتها والتزاماتهم الاسرية والتي تعتبر المرأة أهم هذه العناصر واتخاذ ما يلزم لتعزيز أدوارهم من منظور اسلامي ومن خلال ذلك قامت الوزارة بتزويد المرأة بالثقافة الاسلامية وتقديم المناهج والمقررات وغيرها من الوسائل بهدف إعدادها للمواطنة الواعية الصالحة التي تقوم على فهم حقوقها وواجباتها وتحمل مسؤوليتها ومشاركتها في تقدم المجتمع وتنميتها.

بدورها قالت أستاذة علم الاجتماع والسياسة الاجتماعية المساعد في جامعة ام القرى بالمملكة العربية السعودية د.طلحة فدعق إن السياقات الاجتماعية والاقتصادية والفكرية والثقافية التي تشكل

"وزير الأوقاف": حلّ مجلس الوكلاء سيكون له أثر إيجابي كبير

ليلى الشافعي

أكد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية يعقوب الصانع أن قرار حل مجلس الوكلاء جاء للمصلحة العامة ولم يكن هناك أي نية سوء أو مسائل شخصانية مع أحد من الوكلاء بل انهم جميعا يرحبون بهذا القرار الذي سيكون له أكبر الأثر الإيجابي في مزيد من العطاء والعمل في وزارة الأوقاف، حيث سيجتهد كل وكيل في قطاعه الذي تحت يده، وحتى تفعل لوائح ونظم وقوانين مجلس الخدمة المدنية بالطريقة الصحيحة والهيكل الوظيفي الصحيح، لافتا إلى أن القرار لا يقدح بأي حال من الأحوال في أي من الوكلاء أعضاء المجلس.

واعتبر الصانع قرار الحل حقا وزاريا في إلغاء مثل هذا المجلس وقد يضيع وجوده القضية الرقابية وقد يكون لها تأثير سلبي فيما لو تم اتخاذ أي قرار رقابي لأنه في الأساس تم انشاء مجلس الوكلاء كمجلس استشاري فقط إلا أنه تحول إلى أكبر من ذلك وبقدرة قادر اصبح يتخذ قرارات يتم تفعيلها والعمل بها وبكل تأكيد ستصطدم بقرارات الوزير وستسلب اختصاصه الوزاري.

وقال إن كل ما في الأمر هو تطبيق للقانون ومسطرتنا القانون وكل وكيل له دور واختصاصات لا يمكن أن يتنصل منها بحجة وجود مجلس الوكلاء ولن يسلب أي وكيل اختصاصه وعليهم الاضطلاع بواجبهم وتحمل ما انيط بهم من عمل، موضحا انه لا يوجد فراغ لأي وكيل فهم موجودون ويحضرون لجانهم في التخطيط والتوظيف وحتى الدور الاستشاري لن يمنع الوكيل الاجتماع بوكلائه لكن لا نريد خلطا بين القرار الوزاري والاخر الاداري وبين التعاميم والتوصيات.

ونفى الصانع ان يكون الحل خطوة لإحالة احد للنيابة وفق أي تهمة او مخالفة قانونية، بل ان الحل هو ارضية للانطلاق في العمل مع وجود القانون والعمل به، ومن له حق سيأخذه ومن ليس له حق لا شيء له عندنا وقد تكون هناك شكاوى كيدية.

وقال: انه من الواقعي جدا اسناد مهام ومناصب قيادية الى المرأة الكويتية في وزارة الاوقاف ان توافرت فيها شروط القيادة والعلم والاختصاص بشهادات عليا، وليس بعيدا ان تروا وكيلة في الاوقاف من النساء، فانهن اثبتن جدارة تستحق الاحتفاء والمتابعة والثناء كما ترون اليوم في هذا المؤتمر.

واضاف ان وزارة الاوقاف ليست مسجدا ومحاضرة، بل انها وزارة تهدف الى أبعد من ذلك من تنمية المجتمع واصلاحه وتطويره في كل المجالات الاجتماعية والاسرية، معلنا عن فتح مكتبة امام الجميع لدعم واحتواء واحتضان مثل هذا الانجاز، مؤكدا ان لغة الحوار يجب ان تشير الى الايجابيات بقدر إشارتها الى السلبيات، حيث ان الهدف هو الاصلاح.

خلال الجلسة الأولى للمؤتمر بعنوان "الاقتصاد المعرفي وعمل المرأة بين الواقع والمأمول"

نوف المرزوق: الاستثمار في التعليم والتحول به من التقليدي إلى المشجع على الابتكار مطلب أساسي للتحرك نحو اقتصاد المعرفة

ليلى الشافعي

أكدت مدير عام شركة نوف العقارية نوف المرزوق أهمية أن تعمل دول الخليج على مواكبة التغيرات السريعة لتقنيات الاتصالات والمعلومات ومواكبة بنياتها التحتية لهذه التغيرات.

جاء ذلك في الجلسة الأولى للمؤتمر والتي جاءت بعنوان «الاقتصاد المعرفي وعمل المرأة بين الواقع والمأمول»، حيث تناولت تعريف اقتصاد المعرفة بأنه هو الاقتصاد الذي تحقق فيه المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة، كما يعرف ايضا بأنه نمط اقتصادي متطور قائم على استخدام واسع النطاق للمعلوماتية وشبكات الإنترنت في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، وأنه هو الذي يقصد به أن تكون المعرفة هي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي.

وبينت المرزوق خصائص اقتصاد المعرفة بالمقارنة مع الاقتصاد القديم من حيث الخصائص التنظيمية وخصائص العمالة والتوظيف وخصائص الإنتاج.

ثم حددت اربع ركائز لاقتصاد المعرفة وهي ركيزة الحافز الاقتصادي والنظام المؤسسي وركيزة التعليم وركيزة الابتكار ثم ركيزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وشرحت كل ركيزة على حدة مستشهدة بالعديد من المعايشات الاقتصادية، موضحة اهمية اقتصاد المعرفة من خلال عدة نقاط من حيث الإسهام في تحسين الأداء ورفع الإنتاجية والإسهام في زيادة الإنتاج وتوفير فرص العمل والتطور للنشاطات الاقتصادية، وتوفير الأساس الضروري للتحفيز على التوسع في الاستثمار، وايضا الاسهام في تحقيق تغيرات هيكلية واضحة وملموسة في الاقتصاد والإسهام في التخفيف من قيد الموارد التقليدية وبالذات الطبيعية منها.

نوف المرزوق ود.شيخة الشامسي وعبدالله براك ود.علي الراشد خلال الجلسة

اقتصاد المعرفة يساهم في تحسين الأداء ورفع الإنتاجية وتوفير فرص العمل

ضرورة تشجيع الإبداع والابتكار وخلق بيئات حاضنة للمبدعين

ثم انتقلت المرزوق الى التحدث عن قصة نجاح وادي السيليكون Silicon Valley الذي جمع الآلاف من الشركات العاملة في مجال التقنيات ومطوري ومنتجي التكنولوجيا، مؤكدة ان هذا النموذج الناجح من الاقتصاد القائم على المعرفة قد كمنت وصفة نجاحه في منظومة الجامعات وإدارات تطوير الأبحاث ومنها جامعة استانفرد وجامعة بركلي، وأيضا يكمن نجاحه في مهارة العمالة العالية وسرعة تبني المؤسسات للأفكار ومنها مبادرة المؤسسات العسكرية الأميركية إلى شراء ودعم المنتجات حتى غير المجربة منها، وكذلك البنية التحتية الخدماتية وتوافر رأس المال الاستثماري والمنظمات المساندة التي يتم من خلالها سهولة الاستعانة بكل المصادر الخارجية التي يحتاج لها.

دول مجلس التعاون الخليجي

وتطرقت المرزوق إلى اقتصاد المعرفة ودول مجلس التعاون الخليجي من حيث ترتيب هذه الدول في مؤشر الاقتصاد المعرفي مستدلة بالإحصائيات، مبينة المؤشرات الفرعية للاقتصاد المعرفي لدول مجلس التعاون الخليجي لعام 2012، وأشارت الى التحديات التي تواجه دول مجلس التعاون في التحول نحو الاقتصاد المعرفي وهي مع ذلك حققت تقدما ملحوظا وملموسا في قطاع التكنولوجيا والبنية التحتية لتقنية الاتصالات والمعلومات، مؤكدة ان المشكلة الرئيسية التي يواجهها متخذو القرار في دول مجلس التعاون الخليجي تكمن في أربعة محاور وهي: انخفاض نسبة الإنفاق على البحث والتطوير في دول المجلس بالمقارنة مع الدول الآسيوية الصاعدة، وضعف العلاقة بين قضايا التنمية والبنية التحتية التكنولوجية المتطورة على مستوى دول المجلس، واعتبار دول المجلس مستهلكة لتكنولوجيا المعلومات وليست منتجة ولا موظفة لها، وأيضا ضعف الإبداع والابتكار في العمل في معظم إدارات التعليم العالي والمراكز البحثية الخليجية.

وقدمت المرزوق نماذج من الجهود المبذولة للتحول الى اقتصاد المعرفة في كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، والكويت والبحرين وقطر وسلطنة عمان.

المرأة الخليجية

ثم انتقلت الى التحدث عن المرأة الخليجية واقتصاد المعرفة وخلق مجالات جديدة لعمل المرأة وضربت العديد من الأمثلة، لافتة الى انعكاس اقتصاد المعرفة على أعمال المرأة التجارية، وقدمت عدة نماذج من الأعمال القائمة على اقتصاد المعرفة المتنوعة.

توصيات

واقترحت المرزوق عدة توصيات وهي الاستثمار في التعليم الجيد بالتحول من التقليدي إلى المشجع على الابداع والابتكار وهو ما يمثل مطلبا اساسيا نحو التحرك صوب اقتصاد المعرفة وخلق فرص عمل جيدة وكريمة تحتاج إليها المنطقة اليوم بإلحاح ويمثل نهج مهارات من أجل التوظيف والإنتاجية.

وان تعمل دول الخليج على تشجيع الابداع والابتكار من خلال خلق بيئات حاضنة للمبدعين قادرة على تسليم منتج نهائي للمبتكرات والربط بين مؤسسات البحث والتطوير للاستفادة القصوى من مخرجاتها وتشجيع ثقافة نشر وانتاج المعرفة وتداولها على كل مستويات الدولة وخلق نظام مؤسسي دافع ومحفز للاقتصاد المعرفي وزيادة مصادر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتأهيل رواد الأعمال من خلال التدريب والارشاد.

واكدت المرزوق في نهاية كلمتها، ومن خلال استعراضها لبعض نماذج اعمال المرأة في عالم الاقتصاد القائم على المعرفة، ان المرأة لها قدراتها الكامنة في دعم الاقتصاد العام لدولها والنهوض به نحو اقتصاد المعرفة، وان كانت رائدات الاعمال الخليجيات قد اثبتن تواجدهن الا ان المأمول منهن اكثر مما يمارس في الواقع فتكاد المرأة الخليجية تتساوى في نسب التعليم مع الرجال الا انها في معظم الاحوال تجسد مفهوم المواطن الخليجي الذي يعتمد على الدعم الحكومي دون المغامرة في القطاع الخاص، لافتة الى ان انتشار التجارة والاعمال الالكترونية وقصص نجاح رائدات الاعمال يكون دافعا قويا للمرأة الخليجية للتحليق في عالم الاقتصاد المعرفي الذي يعفيها من التقيد بحدود المكان ويفتح امامها امكانيات عالم لا محدود.

وفي الجلسة الثانية تحدث د.علي الراشد أستاذ الفقه المقارن بكلية الشريعة بجامعة الكويت عن «سيدة الأعمال في الإسلام» مشيرا الى ان المرأة تتساوى مع الرجل في التقبل والتصرف، وان هناك جوانب تملكها المرأة في الحقوق المالية التصرفية وهي المعاوضات والتبرعات والمشاركات والتوثيقات وشرح كل حق من هذه الحقوق بالتفصيل مستدلا بالقرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة.

وفي الجلسة الثالثة تناولت د.شيخة الشامسي الاستاذة الجامعية بالاقتصاد بدولة الامارات العربية المتحدة «دور المرأة الخليجية في التنمية الاقتصادية» تحدثت فيها عن معايير الكفاءة وهي ملامح اقتصادية عامة عن دول الخليج ثم عن المرأة الخليجية ودورها في التنمية الاقتصادية وايضا مبررات تعزيز دور المرأة الخليجية في التنمية الاقتصادية وشرحت اسباب تحديد دور المرأة وكيف يفعل دورها في التنمية الاقتصادية من خلال عدة توصيات وبينت من خلال احصائيات المستوى التعليمي للمرأة ومشاركتها في سوق العمل، مؤكدة ان المرأة الخليجية تمثل ادنى مستوى في سوق العمل على مستوى العالم مع ان المرأة الخليجية مؤهلة للمشاركة الا ان دول الخليج لم تحول المكاسب التعليمية الى اقتصادية، كما ان مشاركة المرأة الخليجية في القطاع الخاص لا تتعدى 5٪، مشيرة الى ان المرأة الخليجية تعاني من البطالة.

وتحدثت الشامسي عن المرأة الخليجية كمستثمرة ومبررات تعزيز دور المرأة الخليجية، مؤكدة ان اختلال التركيبة السكانية من اكبر المشكلات التي تعاني منها دول الخليج بسبب العمالة الوافدة وبالذات غير العربية.

وشرحت بالتفصيل اسباب محدودية دور المرأة الخليجية في التنمية الاقتصادية والتي تتمثل في التقاليد والاعراف الاجتماعية والافكار الدينية المتشددة وعدم توافر الخدمات المساندة واوصت الشامسي بضرورة سن قوانين تنص على دعم المرأة العاملة خاصة الأم، والعمل على استحداث دوام جزئي لها وتقديم حوافز للمرأة العاملة.